PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Shorouq**
DATE:	**31-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**280,000**
TITLE :	**Pharmacists' Syndicate surveys its members on Facebook regarding general strike until drug prices are back under control**
PAGE:	**01,02**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Hadeer El Hadary – Asmaa Sorror**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

«الصيادلة» تستفتى أعضاءها على «فيس بوك» للإضراب حتى ضبط أسعار الأدوية

كتبت ـ هدير الحضرى:

تجرى نقابة الصيادلة، استفتاء على صفحة النقيب الدكتور محيى الدين عبيد، على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك» لتنظيم إضراب عام فى مختلف أنحاء الجمهورية، لحين ضبط أسعار الأدوية من قبل الشركات والالتزام بتطبيق قرار رفع هامش ربح الصيدلى رقم ٤٩٩ لسنة.

وقالت النقابة فى بيان صدر عنها، أمس الأول، إن أكثر من ٥٠٠ صيدلى وافقوا على الإضراب حتى الآن، وأبدوا استياءهم من الأخطاء المتكررة للإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة، و«تصدير» الصيادلة أمام الجمهور فى ملف تسعير الأدوية، إضافة إلى تعنت الشركات أمام تنفيذ القرار رقم ٤٩٩ الذى أصدره وزير الصحة الأسبق عادل عدوى والخاص برفع هامش الصيادلة من الربح. من جانبه، أكد وكيل نقابة الصيادلة الدكتور مصطفى الوكيل فى تصريحات لـ«الشروق»، أن قرار رفع هامش ربح الصيدلى الصادر منذ عام ٢٠١٢ لم يطبق حتى الآن، وأن ذلك أدى إلى حالة احتقان كبيرة، مضيفا أن النقابة ستجرى مفاوضات مع الإدارة المركزية لشئون الصيادلة بوزارة الصحة للوصول إلى حل حتى لا تصل الأزمة إلى إضراب عام، والذى سيكون بمثابة خطوة خطيرة لن تتحملها مصر بوضعها الحالى. من جهته، قال عضو مجلس نقابة الصيادلة والمتحدث باسمها، الدكتور أحمد أبو دومة، لـ«الشروق»، إن الأزمة ستطرح على الجمعية العمومية السبت المقبل، وسيكون القرار لها، مضيفا أنه ستكون هناك اقتراحات على الجمعية العمومية من أبرزها رفع دعاوى قضائية ضد الشركات التى لا تلتزم بقرار التسعير وقرار ٤٩٩، أو مقاطعتها، إضافة إلى مقترح الإضراب العام الذى يرى أنه لن يلقى قبولا كبيرا عند الصيادلة.

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

«الصحة»: احذروا أدوية «الفضائيات» و«فيس بوك»

كتبت ـ أسماء سرور:

حذرت د.مديحة أحمد، مدير عام التفتيش الصيدلى بوزارة الصحة، من التعامل مع الأدوية المعلن عنها فى الفضائيات والإنترنت وموقع التواصل الاجتماع «فيس بوك»، مضيفة أن تلك الإعلانات طالت علاجات فيروس «سى»، رغم أن جميعها غير مسجلة فى وزارة الصحة وغير مضمون تأثيرها وخطورتها.

وأشارت أحمد، خلال كلمتها أمس، بالمؤتمر الدولى حول 'حقوق الملكية الفكرية والأدوية المزورة فى يومه الثانى، إلى أنه من المقرر البدء أول شهر يوليو المقبل فى منظومة «الباركود»، وسيتم وضعه بشكل معين على عبوة الدواء، بشكل لا يمكن أى شخص من التلاعب وتقليد العبوة، مع تزويد الصيدليات وشركات التوزيع بأجهزة محددة قادرة على قراءة «الباركود» ويستطع الجهاز أن يتعرف على مدى سلامتها.

وأكدت أن تطبيق هذا النظام سيصب فى صالح المريض فى المقام الأول، كما يحمى الشركات من تعرض ادويتها للتقليد أو الغش، لافتة إلى أن مخاطبة الصحة لوزارة الاستثمار لمطالبتها بعدم إذاعة أى إعلانات عن أدوية دون الرجوع إليها والحصول على موافقتها.

وطالبت مدير عام التفتيش الصيدلى بوزارة الصحة مرضى فيروس «سى» بعدم شراء أدوية إلا من خلال مصدرين المستشفيات والمراكز التابعة لوزارة الصحة أو فى الصيدليات.

مديحة أحمد

رستم: ١٠٪ نسبة الأدوية المغشوشة المتداولة فى الأسواق.. وعقوبة المتاجرين فيها ١٠ جنيهات

من جانبه، قال د.أسامة رستم نائب رئيس غرفة صناعة الأدوية، إن غش الدواء ظاهرة عالمية ويزداد تواجدها فى الأصناف مرتفعة الثمن أو الأكثر تداولا، وتعتمد على اختراق سلسلة التوزيع، موضحا أن نسب انتشار هذه الظاهرة تختلف من دولة لأخرى، وأن تقديرات منظمة الصحة العالمية أظهرت أن الأدوية المغشوشة تمثل ١٠٪ من الأدوية المتداولة.

وطالب رستم، خلال كلمته بالمؤتمر، الصيادلة بعدم التعامل مع أى جهات غير معلومة، لأن أى دواء بنسبة خصم إضافى فهو مسروق أو مغشوش، مشددا على ضرورة وجود تعديل تشريعى جديد لعقوبات غش الدواء المطبقة منذ عام ١٩٥٥.

وأضاف أن عقوبة من يتاجر فى الدواء المغشوش ١٠ جنيهات فقط، مشيرا إلى أن الجهات الرقابية تنظر للدواء المغشوش على أنه «جنحة» وليس «جريمة».